النائب سامي الجميل

بيروت، في ٩ كانون الأول ٢٠٢٤

الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ٩/١٢/٢٠٢٤
الرقم ٢٠٥٤

دولة رئيس مجلس النواب اللبناني
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: سؤال خطّي موجّه إلى الحكومة اللبنانية حول التدابير العاجلة المطلوبة لمعرفة مصير اللبنانيين المعتقلين والمخفيين في سوريا.
المرجع: المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب

تحية وبعد،

كرّس القانون ٢٠١٨/١٠٥ في المادة الثانية منه حق أهالي المفقودين أو المخفيين قسراً في معرفة مصير أبنائهم وأمكنة وجودهم أو مكان احتجازهم أو اختطافهم وفي معرفة مكان وجود الرفات واستلامها. كما كرّس في المادة ٣ لأفراد الأسر، وفي حال غيابهم، للمقرّبين الحق في الاطلاع على المعلومات المتصلة بتقفّي آثار المفقودين والمخفيين قسراً.

وبما أنّ مئات اللبنانيين يقبعون في السجون السورية دون معرفة مصيرهم ومنهم عضو المكتب السياسي الكتائبي بطرس خوند الذي مضى على اختطافه اثنان وثلاثون عاماً.

وبما أنّه تمّ الإعلان في ٥ كانون الأول ٢٠٢٤ عن إطلاق سراح مئات السجناء من السجن المركزي في مدينة حماة السورية ومن بينهم مخطوفون لبنانيون، مما يستدعي تحركاً عاجلاً من قبل السلطات اللبنانية للتحقق من هوية هؤلاء المحررين والعمل على تأمين عودتهم إلى وطنهم.

وبما أنّ الدولة اللبنانية ملزمة دستورياً وقانونياً وأخلاقياً بمتابعة قضية مواطنيها المعتقلين والمخفيين قسراً في السجون السورية، وعدم تركهم في غياهب المجهول بعد عقود من المعاناة والإهمال والخضوع للنظام السوري،

وحيث أن هذا الملف الإنساني يتطلب تحركاً فورياً وجدياً من قبل كافة الأجهزة المختصة، بما فيها:

- الأجهزة الأمنية المعنية بجمع المعلومات وتحليلها
- البعثات الدبلوماسية اللبنانية
- الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً
- المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان

النّائب سامي الجميّل

نوجّه من خلال رئاستكم الكريمة، الأسئلة التالية للحكومة اللبنانية، وعلى وجه الخصوص لرئيس الحكومة ووزيري العدل والخارجية، رأفةً بالأمهات اللواتي حملن قضية أبنائهن المفقودين منذ ٤٠ عاماً ولوضع حد لمعاناة عائلات المفقودين والمعتقلين والإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمصير أقربائهم:

1 - ما هي الخطوات أو الإجراءات العملية التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة اللبنانية والوزارات المعنية للتواصل مع المعنيين للتثبّت من صحة المعلومات وتقصّي الحقائق وكشف مصير المفقودين اللبنانيين في سوريا بعد العام ٢٠١١ والمعتقلين في السجون السورية قبل العام٢٠١١ والذين لا يقل عددهم عن ٦٢٢ مواطناً لبنانيا؟

2 - هل قامت الحكومة اللبنانية بتشكيل فريق عمل خاص لمتابعة قضية المحررين من سجن حماة؟ وما هي الإجراءات العملية المتخذة للتحقق من هوياتهم وتأمين عودتهم؟

3 - هل هناك تنسيق مع المنظمات الدولية والصليب الأحمر الدولي للمساعدة في الكشف عن مصير المفقودين والمعتقلين؟ وما هي نتائج هذا التنسيق إن وجد؟

4 - ما هي الخطة التي وضعتها الحكومة لتفعيل عمل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً في هذا الملف؟ وما هي الموارد المخصصة لها للقيام بمهامها على أكمل وجه؟

لذلك، وبناءً لما تقدّم، جئنا بموجب كتابنا هذا، نطلب من رئاستكم التفضّل بإحالة سؤالنا إلى رئاسة الحكومة والوزارات المعنية، طالبين منهم الإجابة خطياً ضمن مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ ورود السؤال، عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلاّ اضطررنا الى تحويل سؤالنا الى استجواب عملا بأحكام المادة ١٢٦ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

النائب سامي الجميّل
عن كتلة نواب الكتائب اللبنانية